المجلس البلدي

إعداد: بداح العنزي b_alenzi@hotmail.com

منيرة الأمير: تعديلات شاملة لتطوير بيئة الاستثمار الفندقي ومرونة في نسب البناء وتسهيلات لذوي الاحتياجات الخاصة

«الفنية» أقرّت لائحة أبنية الفنادق لتشمل القسائم الاستثمارية والتجارية والشريط الساحلي

- **السماح بإقامة فنادق مدمجة بأنشطة تجارية منفصلة وبرخص خاصة على ألا تزيد المساحات على 40٪ من إجمالي النسبة المقررة للقسيمة**
- **إقامة الفنادق داخل مدينة الكويت بمساحة 750م2 للقسائم الاستثمارية و500م2 بـ«التجارية».. و1000م2 في «الاستثمارية» و750م2 في «التجارية» خارجها**

بداح العنزي

أقرّت اللجنة الفنية في المجلس البلدي خلال اجتماعها أمس برئاسة م.منيرة الأمير الاشتراطات والمواصفات الخاصة بأبنية الفنادق في مختلف مناطق الكويت.

وأكدت رئيسة اللجنة الفنية م.منيرة الأمير أن اللجنة انتهت من مراجعة واعتماد المقترحات الخاصة بتعديل الجدول رقم 12 الملحق بلائحة تنظيم أعمال البناء، مبينة أن هذه التعديلات تهدف إلى تطوير بيئة الاستثمار الفندقي وتوفير مرونة أكبر في التصميم والإنشاء بما يتوافق مع المعايير الحديثة في قطاع السياحة والضيافة.

وأوضحت م.منيرة الأمير أن أبرز ملامح التعديل تمثلت في تحديث التعاريف الخاصة بأبنية الفنادق والوحدات الفندقية والخدمات العامة والمرافق الصحية والخدمات الفندقية بما يواكب المفاهيم العمرانية الحديثة، إضافة إلى إلغاء كلمة «الموتيلات» من مسمى الجدول لما لم يعد لها وجود فعلي في السوق المحلي.

واعتماد تعريفات جديدة أكثر شمولية للمفاهيم الأساسية مثل:

- أبنية الفنادق: وهي المخصصة للإقامة المؤقتة للأغراض السياحية والترفيهية وتقديم خدمات عامة.
- الوحدة الفندقية: وتشمل الغرف والأجنحة العامة والخاصة بذوي الإعاقة.
- الخدمات العامة والمرافق الصحية: التي تضم المطاعم والمحال التجارية والمغاسل، ودورات المياه والمطابخ المفتوحة والمغلقة.

وأضافت أن النظام المقترح وسع نطاق القسائم التي يسمح بإقامة الفنادق عليها لتشمل القسائم الاستثمارية والتجارية وقسائم الشريط الساحلي والقطاع الخدمي رقم 16، بالإضافة إلى القسائم أو الأبنية المخصصة بقرارات سابقة من المجلس البلدي، مبينة أن الجدول حدد الحد الأدنى لمساحة القسائم كالآتي:

- داخل مدينة الكويت: لا تقل المساحة عن 750م2 بالقسائم الاستثمارية و500م2 بالقسائم التجارية.
- خارج مدينة الكويت: لا تقل المساحة عن 1000م2 في القسائم الاستثمارية و750م2 في القسائم التجارية.

ولفتت إلى أن التعديلات شملت أيضا إعادة تنظيم نسب البناء داخل المدينة وخارجها بطريقة فنية دقيقة، حيث تم تحديد نسب إضافية للخدمات العامة تختلف بحسب مساحة القسيمة، كالاتي:

- القسائم التي تقل عن 1500م2 داخل المدينة يسمح لها بإضافة 50٪ من مساحة البناء للخدمات العامة.
- أما القسائم الأكبر من 1500م2 فيمكنها إضافة حتى 100٪.

م.منيرة الأمير

- بالنسبة للقسائم خارج المدينة فتتراوح الزيادة بين 40٪ و70٪ في القسائم الاستثمارية، وبين 70٪ و100٪ في القسائم التجارية.

وبينت أن النظام الجديد أتاح توسيع نطاق القسائم المسموح بإقامة الفنادق عليها لتشمل القسائم الاستثمارية والتجارية وقسائم الشريط الساحلي والقطاع الخدمي رقم 16 إلى جانب القسائم المخصصة مسبقا بقرارات من المجلس البلدي ما يعزز من تنوع الفرص الاستثمارية داخل مدينة الكويت وخارجها، موضحة أن النظام الجديد أدخل تنظيما خاصا لحالات الاستعمال المختلط، بحيث يمكن إقامة فنادق مدمجة بأنشطة تجارية منفصلة برخص خاصة على ألا تزيد المساحات التجارية على 40٪ من إجمالي النسبة المقررة للقسيمة، مع تحديد حد أدنى للمساحات المطلوبة لإقامة هذا النوع من المشاريع 1500م2 داخل المدينة و3000م2 خارجها.

وأكدت أن الجدول أوضح كذلك المساحات غير المحسوبة ضمن نسبة البناء، والتي تشمل الأدراج والممرات والمصاعد والمناور وطوابق الخدمات وطابق الإخلاء وطابق الحديقة والسراديب وطوابق مواقف السيارات، وذلك لتجنب الالتباس في احتساب نسب البناء الإجمالية، مشيرة إلى أن هذه البنود صيغت استنادا إلى أحدث الأكواد الهندسية المتبعة في كود الكويت. وفيما يتعلق بالتصميم نصت التعديلات على أن لا تقل مساحة الوحدة الفندقية عن 20 مترا مربعا، وألا يقل عرض الممرات بين الوحدات عن مترين ولا يزيد على 3 أمتار مع ضرورة التقيد بمعايير كود الكويت لإمكانية الوصول وفق التصميم العام، كما تم تحديد مساحة المكتب الخاص بإدارة الفندق بحد أقصى 300 متر مربع.

وذكرت أن التعديلات تضمنت إعادة تنظيم نسب البناء داخل المدينة وخارجها لتكون أكثر مرونة ودقة بحيث تخصص نسب معينة للوحدات الفندقية والخدمات العامة وفق مساحة القسيمة، مشيرة إلى أنه تم توضيح آلية احتساب المساحات غير المحسوبة ضمن نسبة البناء مثل الممرات والمصاعد والمناور وطوابق الخدمات بما يضمن وضوح الاشتراطات أمام الملاك والمستثمرين، واللجنة حرصت على دمج متطلبات كود إمكانية الوصول، إذ أصبح من الإلزامي توفير غرف مخصصة لذوي الاحتياجات الخاصة لا تقل عن 10٪ من مساحة الغرف والأجنحة الفندقية، مشددة على أن ذلك يعكس التزام بلدية الكويت بمعايير التصميم الشامل.

وأشارت إلى أن الجدول الجديد نظم كذلك آلية إصدار الرخص التجارية للفنادق، حيث أجاز منح رخص تجارية منفصلة للوحدات التجارية والخدمات العامة وفق نسب محددة، كما تم تحديث اشتراطات مواقف السيارات لتتناسب مع نوع القسيمة وعدد الغرف والأجنحة مع الالتزام الكامل بكود الكويت لإمكانية الوصول وفق التصميم العام، مشيرة إلى أن هذا التعديل يأتي ضمن الجهود المستمرة لتطوير لوائح البناء وتحديثها بما يتماشى مع توجهات الدولة لدعم السياحة وتنويع الاقتصاد.

الأنصاري: لا عوائق أمام دخول الأسماك الكويتية إلى الأسواق المحلية

عاطف رمضان

أكد مدير إدارة الرقابة التجارية في وزارة التجارة فيصل الأنصاري استمرار التنسيق مع اتحاد الصيادين الكويتيين بشأن تذليل المعوقات وتسهيل دخول الأسماك إلى الأسواق.

وقال الأنصاري في تصريح صحافي إن وزارة التجارة هدفها العمل على تسهيل العمل ودخول البضائع والمنتجات الغذائية إلى الأسواق بشكل سلس والحفاظ على الأسعار.

وبين أنه ومع موسم صيد أسماك الميد تحرص الوزارة على أن يكون دخول سلال الصيد بأوزان مضبوطة إلى جانب اشتراطات أخرى جرى الاتفاق عليها مع اتحاد الصيادين لتسريع دخول السلال للعرض في المزادات.

وبين أن «التجارة» ملتزمة بمتابعة المزادات سواء في سوق السمك في شرق أو منطقة الأحمدي ضمن سوق الكوت، إلى جانب تعزيز الرقابة وضمان سير الإجراءات وفق اللوائح والنظم المعمول بها.

فيصل الأنصاري

الدلال: 4465 فائزاً من أصل 46586 مشاركاً في المسابقة خلال السنوات الماضية

«أمانة الأوقاف» تطلق مسابقة الكويت الكبرى لحفظ القرآن الكريم وتجويده بنسختها الـ 28

ثامر السليم

أعلنت الأمين العام للأمانة العامة للأوقاف بالإنابة أمل الدلال انطلاق مسابقة الكويت الكبرى لحفظ القرآن الكريم وتجويده في نسختها الـ 28 لعام 2025 برعاية كريمة من صاحب السمو الأمير الشيخ مشعل الأحمد. وقالت الدلال في مؤتمر صحافي بهذه المناسبة أمس إنه تم اختيار شعار المسابقة «الكرام البررة» واستوحته اللجنة الدائمة للمسابقة من قول النبي محمد ﷺ: «الماهر بالقرآن مع السفرة الكرام البررة، والذي يقرأ القرآن ويتعتع فيه، وهو عليه شاق، له أجران» وفي هذا الحديث أخبر النبي ﷺ أن الذي يقرأ القرآن وهو ماهر حاذق، لا يتوقف ولا تشق عليه القراءة لجودة حفظه وإتقانه، أن منزلته مع السفرة الكرام البررة، وأن الذي يقرأ القرآن فيضبطه ويتقنه ويكرر قراءته حتى لا ينساه، ويشد عليه هذا الأمر ويشق عليه، لضعف حفظه وإتقانه، فإن له أجرين، أجرا لقراءته، وأجرا لعنايته وما يلاقيه من شدة في حفظه.

وبينت الدلال أن عدد الفائزين في عمر المسابقة بلغ 4465 فائزا، ما يمثل جزءا مشرفا من مجموع المشاركات الكلي الذي بلغ 46586 خلال السنوات الماضية، لافتة إلى أهمية الدور الإعلامي في حث المواطنين على اختلاف أعمارهم على المشاركة بهذه المسابقة لما لها من بيئة روحانية تنافسية هيأتها لهم أمانة الأوقاف في المسجد الكبير، مشيرة إلى استقطاب مختلف الفئات العمرية، وتنوعها بين الحفظ والتجويد بالقراءات المتواترة، وكل فئات المجتمع وذوي الاحتياجات الخاصة، وللمؤسسات الإصلاحية ودور الرعاية، وأيضا تنوع جوائزها بتنوع الفائزين فيها.

الأمين العام للأمانة العامة للأوقاف بالإنابة أمل الدلال ورئيس اللجنة الدائمة للمسابقة الداعية حمد السنان مع الحضور خلال المؤتمر الصحافي (متين غوزال)

وكشفت عن أن النسخة السابقة من المسابقة حظيت بمشاركة واسعة شملت 54 جهة بين القطاعين الحكومي والأهلي، وأسفرت عن تتويج 280 فائزا وفائزة، متوجهة بالشكر الى أعضاء اللجنة الدائمة واللجنة التحضيرية للمسابقة، وإدارة الصناديق الوقفية، والمحكمين والمحكمات، واللجان والجهات الحكومية والمستقلة والأهلية والخيرية.

من جانبه، قال رئيس اللجنة الدائمة للمسابقة الداعية حمد السنان إن التجارة مع الله أفضل أنواع التجارات على الإطلاق، حيث جمعت بين 3 أركان أساسية للسعادة: الأول التوكل، وتعهد كتاب الله حفظا وتلاوة وعملا، والثاني إقامة الصلاة التي هي عماد الدين وصلة العبد بربه، والثالث الإنفاق في سبيل الله سرا وعلانية، مشيرا إلى ان من اجتمعت فيه هذه الخصال، فقد ضمن لنفسه تجارة لا تعرف الخسارة، ثوابها مغفرة من الله وزيادة في فضله، وهو ما نرجوه لحملة كتاب الله وأهله في هذا اليوم المبارك. وأشار السنان إلى ان تاريخ هذه المسابقة المباركة في خدمة كتاب الله الكريم بدأ برعاية سامية من أمراء الكويت الأبرار، حيث انطلقت دورتها الأولى عام 1996 تحت الرعاية الكريمة لسمو الأمير الراحل الشيخ جابر الأحمد، وتوالى على رعاية هذه المسيرة المباركة من بعده، أمراء الكويت الأوفياء من أسرة الخير، لافتا إلى أن هذه الرعاية السامية تتواصل في عهد صاحب السمو الأمير الشيخ مشعل الأحمد، وسمو ولي العهد استمرارا للنهج الراسخ الذي وضعه أسلافهم، رحمهم الله، حرصا على استمرار المسابقة وتطويرها وازدهارها لتظل الكويت منارة للقرآن الكريم.

وكشف عن ان هذه المسابقة ليست مجرد فعالية سنوية، بل هي مشروع وطني ريادي، يؤكد اهتمام الكويت – مهد الإنسانية ومركزها – بكتاب الله، وهذا الاهتمام يتجسد في الرعاية السامية الكريمة التي تحظى بها المسابقة من لدن صاحب السمو الأمير، وهو نهج أصيل تسير عليه القيادة الحكيمة جيلا بعد جيل، إدراكا منها أن القرآن هو خير زاد، وهو أساس عزتنا ورفعتنا.

لا احتساب لفترة انتظار الترشيح لـ«التوظيف» ضمن مدة الخدمة الفعلية للموظفين

مريم بندق

أوضحت مصادر لـ«الأنباء» أنه لا نية لدى الجهات المختصة لاحتساب فترة انتظار الترشيح للتوظيف ضمن مدة الخدمة الفعلية، باعتبار أن تلك المرحلة تسبق مباشرة الالتحاق بالوظيفة العامة، ولا تترتب عليها أي التزامات أو مزايا وظيفية، إذ يعتد ببداية مباشرة العمل الفعلية فقط في احتساب سنوات الخدمة والراتب والمزايا المالية الأخرى.

من جانبها، بينت الجهات المختصة أن فترة انتظار المرشح لإتمام إجراءات تعيينه لا تعد جزءا من خدمته الرسمية، بل تعتبر مرحلة انتقالية تهدف إلى استكمال متطلبات التوظيف والمفاضلة، ولا تحتسب ضمن المدد التي تؤهل الموظف لاحقا للترقيات أو لاحتساب الحقوق التقاعدية أو المزايا المرتبطة بسنوات الخدمة الفعلية.

ومن الأهمية ذكر أن «الأنباء» نشرت في 3 يوليو الماضي أن آلية تعديل الدرجة الوظيفية وإضافة الخبرة العلمية أو العملية للموظفين المستحقين تتم عبر استكمال المستندات الناقصة لمعاملات الدرجة أو التعيين في صالة استقبال المراجعين بديوان الخدمة المدنية، وتشمل الشروط تقديم كتاب من الجهة الحكومية والمستندات المطلوبة مثل البطاقة المدنية والشهادة الدراسية المعتمدة وشهادتي التأمينات والعمل.

وفي حال وجود خبرة لدى الموظف تحال المعاملة إلى إدارة ترتيب الوظائف ثم إلى إدارة الفتوى والرأي لاعتمادها، على أن تراجع النواقص إلكترونيا وتستكمل من جهة العمل قبل طباعة الكتاب النهائي واعتماده من الإدارة المختصة.

«المناقصات» تؤجل تقديم عطاءات 3 مشاريع لاستبدال محطات ثانوية لـ«الكهرباء» حتى نوفمبر

دارين العلي

قالت مصادر مطلعة في وزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة ان الجهاز المركزي للمناقصات العامة أعلن عن تأجيل موعد تقديم عطاءات مناقصات توريد واستبدال محطات تحويل ثانوية قديمة في محافظات البلاد الست إلى تاريخ 4 نوفمبر المقبل بدلا من تاريخ 21 الجاري.

وقالت المصادر ان الوزارة تهدف من خلال تلك المناقصات إلى تحسين جودة الخدمة وضمان استقرار التيار الكهربائي في المناطق المستهدفة خاصة خلال فصل الصيف. وأوضحت انه من خلال تنفيذ تلك المناقصات سيتم استبدال عدد من المحطات القديمة التي تجاوزت عمرها التشغيلي المسموح به، بهدف مواجهة الأحمال المتزايدة، وضمان جاهزية الشبكة لمواكبة الطلب المستقبلي على الطاقة، والتوسعات العمرانية في مختلف المناطق خلال السنوات المقبلة.

ولفتت إلى ان أعمال تلك المناقصات تشمل استبدال المحطات القديمة بمحطات حديثة مزودة بأنظمة حماية وتحكم متطورة، بما يتماشى مع معايير الأمان والسلامة الكهربائية المعتمدة دوليا، وبما يضمن ديمومة خدمات الوزارة، ضمن خطة الوزارة لتحديث البنية التحتية الكهربائية في مختلف المحافظات، ورفع كفاءة الشبكة.

نزاهة Nazaha

إقرار الذمة المالية

تدعو الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة) السادة المشمولين بنظام الكشف عن الذمة المالية، بضرورة تقديم الإقرار خلال المواعيد القانونية، وذلك تعزيزا للنزاهة وتفادياً للعقوبات القانونية التي يصل مداها إلى الحبس أو العزل من الوظيفة.

كما تؤكد نزاهة على ضرورة مراعاة تحديث الإقرار كل أربع سنوات لمن بقي في منصبه.

ولمزيد من المعلومات يرجى زيارة الموقع الالكتروني

www.nazaha.gov.kw

أو الاتصال على 118

الفئات المشمولة

رئيس مجلس الأمة
ونائبه وأعضاء مجلس الأمة.

رئيس المجلس البلدي
ونائبه وأعضاء المجلس البلدي.

رئيس مجلس الوزراء
- ونوابه والوزراء ومن يشغل درجة وزير تنفيذي.
- أعضاء المجالس والهيئات واللجان التنفيذية الصادرة بقانون أو مرسوم أو قرار من مجلس الوزراء.
- القياديون ومدراء الإدارات ومن في حكمهم في الجهات الحكومية.

أعضاء مجالس إدارات
- الجمعيات التعاونية.
- الهيئات الرياضية.
- ممثلي الدولة في الشركات المساهم فيها بصورة مباشرة (25%).

رئيس المجلس الأعلى للقضاء
- وأعضاء المجلس والمستشارين والقضاة.
- أعضاء النيابة العامة.
- المحكمون والمصفون والحراس القضائيون ووكلاء الدائنون.
- الخبراء والموثقون في وزارة العدل.

فئات أخرى، ومنهم
- أعضاء الفتوى والتشريع.
- المراقبون الماليون.
- الموظفون الفنيون في ديوان المحاسبة ونزاهة.
- أعضاء الإدارة العامة للتحقيقات في وزارة الداخلية.
- أعضاء الإدارة القانونية في بلدية الكويت.

المواعيد القانونية

تحديث الإقرار
يقدم خلال 60 يوماً من نهاية كل 4 سنوات.

60 يوماً — الإقرار الأول: يقدم خلال 60 يوماً من تاريخ تولي المنصب.
60 يوماً — الإقرار النهائي: يقدم خلال 90 يوماً من تاريخ ترك المنصب.
90 يوماً

خطوات التقديم

1 احصل على نموذج الإقرار — امسح الباركود لتحصل على نسخة من الإقرار
2 قم بتعبئة نموذج الإقرار — قم بتعبئة نموذج الإقرار ووقع على جميع الصفحات
3 سلم الإقرار بالموعد — امسح الباركود لحجز موعد للحضور شخصيا لمقر الهيئة